

آراء

الأردن: أسئلة مقلقة على عتبة المئوية الثانية

مهند مبيضين

وقّرت اتفاقية «التعاون الدفاعي» بين الأردن والولايات المتحدة التي وقعت أخيراً، وصودق عليها في فبراير/ شباط الماضي، مزايا عديدة للتعاون الأمني المشترك بين البلدين، وهو تعاون مقنن يعكس حجم القيمة التي يعينها الأردن للولايات المتحدة حليفاً مهماً في المنطقة، ودولة بدت أهميتها أخيراً بعد الأزمة التي مز بها الأردن الأسبوع الماضي، وتبين خلالها قيمة الأردن، بالنسبة للغرب والإقليم العربي، وهي اتفاقية لقيت معارضة ورفضاً من كثيرين. اليوم وقد عبرت الدولة الأردنية المئوية الأولى على التأسيس (11 إبريل/ نيسان 1921) للدخول بمئوية جديدة، ليس عند الأردنيين هواجس تنهدّ كيانيتهم، ولكن لديهم أسئلة معلقة، وبخاصة بعد حادثة ما سُمّيت «محاولة الانقلاب» أخيراً، التي كشفت ثلاث مسائل: الأولى أن العائلة المؤسسة للملكة كبرت، ولم يعد القصر الذي كان يحكم به الملك حسين وحوله شقيقه وولي عهد الأمير حسن آنذاك هو المساحة السياسية ذاتها، وفي الأدوار الممنوحة للعائلة، والتي صار لديها جيل ثان، قد يملك الطموحات أو الرغبة في الأدوار السياسية، ولكن كلّ هذا الطموح يجب أن يظل محكوماً بقانون العائلة الذي ينظم أمورها، والصادر عام 1937. ويجب أن يحتكم لإرث الحسين الذي حال دون تدخل غيره وغير ولي عهده بالنشأن العام، وهو ما يجب أن يحترم مع عبدالله الثاني وولي عهده، ابنه الأمير الحسين.

والثانية، أن الأردنيين، ومعهم الملك عبدالله، بعد كل هذا النضال والعمل لإنجاز دولة راسخة حديثة، واجهت تحديات جساما، لم يتوقعوا أن يكون الخطر (التامر) على بلدهم من داخل العائلة، ما شكل لهم صدمة: وهو ما قاله الملك في رسالته إلى مواطنيه بأن الفتنة كانت من داخل البيت وخارجه بقوله: «كان لي الأكثر إيلاًماً، ذلك أن أطراف الفتنة كانت من داخل بيتنا الواحد وخارجها، ولا شيء يقرب مما شعرت به من صدمة والم وغضب...». وهنا يحتمل معنى البيت الواحد الأردن بعامة، والعائلة الهاشمية بخاصة وتحديدأ بيت الأمير حمزة. أما خارجه فالاتصالات سنكشفت والتحقيقات سنطين الكثير، والأجهزة الأمنية قادرة على إثبات كل ما يمكن أن تكون قد جرت من وعود طائشة أعطيت للأمير.

هو شعور مؤلم وصادم أن يجد الأخ أخاه جزءاً من مخطط للنيل من حكمه، ومع أن هذا الأمر، تاريخياً، موجود في السلالات

الحاكمة، إلا أنه في الأردن الذي هو آخر عروش الهاشميين التي ضحوا بها في الحجاز والعراق وسورية، كان الأكثر ازدهارا وعطاء للعرب ولأردنيين، وهو اليوم ظهر أنه الأكثر أهمية بالنسبة للغرب والإقليم ليكون أكثر استقراراً، والموقفان الأوروبي والأميركي واضحان نحو الملك عبدالله الثاني والأردن، ووجوب دعمهما واستقرار البلاد. في خلفية تلك الحادثة، ووصولاً إليها، كان تفاعل الأردنيين مع رسائل الملك والأمير كبيراً. ثمّة حملة تضامن هائلة مع الملك، باعتباره ضامن الاستقرار، وله بiece على الناس، وباعتباره الاستقرار، ولم تشكل لغة الأمير إلا فهماً خاصاً بحاشيته والمتنفعين منه، ومن مشجعي الحراك، ولم تعكس للأسف حرصاً على الاستقرار، من قبيل «أنا ابن أبوي والتخبيص والخراب»، وكل هذا بعد تهجمه على قائد الجيش الذي كان مؤدياً ومحترماً، ويعكس قيم مؤسسته التي يعتبر الأمير ضابطاً متقاعداً منها.

تبقى تلك الحادثة بيد الأجهزة القضائية، ولكنها شكلت ندبة على أبواب المئوية الجديدة للدولة وقرن مضى بكل ما فيه، لتطوف اليوم أسئلة الإصلاح والفقر والوباء، وشكل النخب التي تحكم البلد وتديره، وهو سؤال زاد بعد اعتقال الوزير ورئيس الديوان الملكي السابق، باسم عوض الله؟ ثم لماذا الأردن متعثر في الاقتصاد والإصلاح السياسي؟ ذلك كله يجري السؤال عنه، على الرغم مما تحقق للأردنيين من ثورة تعليمية وبناء مؤسسات خدمية في قطاعات مختلفة، فمخاوفهم التي يعيشونها اليوم تكمن في توظيف القدرات العلمية، وما أنفقوه على تعليم أبنائهم، وإيجاد حياة أفضل لمجتمع فتى، ونبذ الضعف في المؤسسات وتراجع الخدمات، وهذا يجري وسط تراجع مخيف في المشاركة السياسية وضعف البرلمان وتحوّل الحكومات رؤساء وزراء إلى شبه شلة ضيقة، وموظفين معتلين يتقنون في الخيبات والتصريحات المضاربة عن قطاعاتهم، والنّار من إجراءات أسلافهم، حتى وإن كانت إيجابية.

ما يقلق الناس في الأردن اليوم، ليست أسئلة الإصلاح السياسي ومخرجات الحوار الذي قال رئيس مجلس النواب، عبد المنعم العودات، أنه سيُطلق، بل ما يُشعر الناس بالقلق وهو المسؤول الضعيف، وتخلي الدولة عن مقدراتها، وضباع فرص التنمية الحقيقية، وشيوع تقليد صاحب

يأتي بصاحبه للمنصب، هذا كله مع ما لدى الأردنيين تاريخياً من قلق وخوف على جوارهم الفلسطينيين من الضياع والإلغاء، وهم الذين يتحملون اليوم كلف الحالة السورية والفوضى فيها، ويات اللجوء السوري إلى الأردن كبير التكلفة. ليس المجتمع الأردني اليوم معرّضاً لانقسامات، لكنه مفتوحٌ على التحديات الجديدة في مواجهة العيش الكريم، ويقف اليوم حائراً، أمام أسئلةٍ كبيرة تتعلق بجدوى دعوات الإصلاح، وبحتمية قبول فكرة أن ما جرى، عبر ثلاثة عقود من العمل والتحديث، يحتاج إلى تغيير وتصويب. واعتراف بحتمية مواجهة مطالب الناس بالعمل الأفضل وبادوات جديدة.

كان الأردن من بين الدول العربية السّابقة إلى اتباع نهج التخصصّة من أواسط التسعينيات، ومن أوائل الدول العربية التي وقعت اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، ويعد موقفه في حرب الخليج الثانية ذهب إلى خيار مؤتمر السلام 1991، ووقع اتفاق وادي عربية، واطلقت أيدي القطاع الخاص في الجامعات والمستشفيات والبنوك، لكن ذلك لم يرافقه تنمية حقيقية في الأطراف التي زادت هجرة إلى عمّان، وزادت غضباً على الحكومات. ففي ظلّ تلك التحولات البنيوية في الاقتصاد، والتي كان من مظاهرها تضخّم القطاع العام، وإيجاد مؤسسات موازية مشوهة للوزارات من هيئات مستقلة ترهق اليوم موزانة البلاد، ظهرت طبقة من التجار الجدد، وتحطّمت البنى التقليدية من الزعامات المحلية، وخصوصا في السنوات الأخيرة، مع عدم الالتفات إلى مطالب الناس الحقيقية، والتي بدأت مبكرا من العام 2008 و2009 باعتصامات المزارعين ومرثي المشاية وعمال المناجم، ثم مطالب المعلمين بنقابتهم، وإضرابهم الكبير 2010.

وتحطيم قطاع الزراعة. قاد هذا كله البلد إلى عقود من الخُبط السياسي لاعمال الحكومات في إدارة ملفات الإصلاح والتحول الديمقراطي والتنمية، والتي تعود عكلتها الأساس إلى الانقلاب على الديمقراطية عام 1993 بقانون الصوت الواحد. وللأسف، كان الذي روجّهه نخب وظيفية لكي يتمّ لجم المعارضة النامية آنذاك، والتي تمثّلت بالإخوان المسلمين الذين ملّوا أغلبية المعارضة في مجلس النواب الحادي عشر، والذي عد الأفضل منذ التحول الديمقراطي عام 1989. لكن «الإخوان» آنذاك حصلوا على صفتهم مع حكومة مصر بدران (جامعة خاصة وكليات شريعة ومدارس دينية ... إلخ)، ولاحقاً لم يكونوا واضحين، وعلتهم في

”

ليس المجتمع الأردني اليوم معرّضاً لانقسامات، لكنه مفتوحٌ على التحديات الجديدة في مواجهة العيش الكريم

ثمة من يريد لأسئلة الناس أن تتحوّل إلى انفجار اجتماعي، وهو امر تصنعه الإدارات الضعيفة والحكومات المرتجفة

“

السياسة تتبدّى اليوم في تونس والمغرب وقبلها مصر، وهي من علل التمثيل السياسي حين يكون باسم الدين. ومعركة نقابة المعلمين أخيراً في الأردن وتدخلهم في المناهج كشفت عن رغبتهم بالهيمنة على الشارع وجهاز التعليم ومناهجه التي كانوا من أسباب تراجعها، حين قادوا وزارة التربية عقودا.

اليوم، وعلى الرغم من كل ما في حقبة الملك عبدالله الثاني من توسع وبناء من مستشفيات ومدارس وجامعات، وبنى تحتية وحرية الاتصالات واندماج في سوق العولمة ونمو في القطاعات بشكل عام، إلا أن هناك قدرا عميقا من الشعور العام عند الناس بأن كل شيء بيع، ومع أن هذا الشعور قد لا يكون صائماً، إلا أن الإجراءات على الأرض، وفي خطاب الحكومات، لا تبذّده، وثمة إحساس بأن المواطن أفرغ كل ما لديه، وأن الجميع مرهون للبنوك التي تسيطر عليها نخبٌ وعائلات محدّدة. وثمة إحساس عام بأن الحكومات عاجزة عن تغيير الشكل العام لواقع الإدارات. ومع أن البلد مليء بالكفاءات، يُحصَر رجال الحكومات على أن ياتوا باصدقاء وجماعات ضيقة

“

عن مستقبل جيبوتي في رئاسة جيلي الخامسة

” يبدو ان مكانة جيبوتي الإقليمية تضعف بعد التقارب الإثيوبي ـ الإريتري، وخصوصا عقب مجيء أبي احمد رئيساً للوزراء في إثيوبيا

“

المتذبذبة، وتبني سياسة «صفر مشكلات» مع محيطها الإقليمي، والمحافظة على توازنها، والحذر من العتب بالخيط الذي يفصل بين علاقاتها مع شركائها من الدول الكبرى، من الصين وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية.

إذا، حسمت الانتخابات في جيبوتي لصالح رئيسها منذ 23 عاماً، وهي الفترة الخامسة التي يفوز بها هذا الرئيس على التوالي، لكن يتوقع أن تكون الأخيرة، طبقاً للتعديل الدستوري الذي أجراه عام 2010، وبموجبه يمنع جيلي من الترشح مرّة سادسة ليحكم جيبوتي. لكن المعارضة تقول إن هذا الخصم سيبقى في الحكم، ما بقي حياً، إذا لم يسلك طريق عمه جوليّد أنبدون (1977-1999)، وهذا الخيار هو الأمثل، وعلى الأقل يحفظ ماء وجه الرئيس عمر جيلي الذي يحكم جيبوتي فترة تمتد نحو 45 عاماً بين رئيس حكومة ورئيس

النظام الحاكم وتفزّده بالحكم، وإقصاء الحريات العامة، وتحجيم حريات الصحافيين وغيرهم، ينفي إسماعيل عمر جيلي هذه كلها باستمرار. فقد قال، في خطاب انتخابي له أخيراً، إن «تلك النهج لا تلقى إذناً صاغية»، وإنها مجرد إشاعة فتنة في البلاد. وبهذا يكرّس جيلي مبدأ سيادة الاستقلالية، وحق نظامه في مواجهة كل التهم التي تصفه بأن نظامه ضد الديمقراطية، وكرّز في حملته الانتخابية ببناء جيبوتي بلداً صاعداً يختار طريقه نحو رخاء اقتصادي، ويمنّي شباب جيبوتي بمستقبل واعد. ولكن الحقيقة الماثلة أن مستوى الفقر المدقع في جيبوتي يرتفع كنافورات الماء، على الرغم من المشاريع الاقتصادية الضخمة التي تشهدها جيبوتي، حيث قدر البنك الدولي نسبة الفقر فيها بنحو 21%، ما يعني أن اقتصادها المتنامي لا يستفيد منه السواد الأعظم من الجيبوتيين. وسياسياً تبدو المعارضة السياسية بلا دور في مستقبل البلاد منذ عام 2016، ما لم يتغير النهج السياسي للنظام الذي يوظّف سياسة التهميش والإقصاء التي تمارس على الأخر، ما يعني أن القبضة الحديدية منصبة على الداخل، وهو ما يثبت حقيقة ادعاء الكاتبة الفرنسية، سونيا لوغوريليك، أن النظام في جيبوتي «كلما انفتح على العالم زاد انغلاقه داخلياً».

وقد كان فوز جيلي في الانتخابات الرئاسية التي انتظمت يوم الجمعة الماضي (9 إبريل/ نيسان) منوقعا، محلياً وخارجياً، بسبب عدم توفر أرضية وسطية لتنظيم انتخابات ديمقراطية؛ حيث تنافس مع جيلي مرشح لا شان له بالسياسة، الأمر الذي عكسته نسبة الفوز التي جاوزت 98% من الأصوات لصالحه. وعلى الرغم من ذلك، تمضي جيبوتي

الدولة. ولكن حسم جيبوتي أمرها لا يجعلها مرتاحة من دون هدوء عواصف جيرانها، وخصوصاً في إثيوبيا التي شهدت حرباً داخلية، إلى جانب صراعاتها الدبلوماسية مع مصر والسودان بشأن سد النهضة، وهي أزمة ترتفع وتيرتها كلما أعلنت أديس أبابا عن ملء ثان للسد.

وفي الصومال لا يزال الوضع السياسي مربكاً بعد فشل المباحثات بين الشركاء السياسيين أخيراً لتخديد موعد للانتخابات، وهو ما قد يعطي الرئيس الجيبوتي مكانة جديدة في حلّ تلك الخلافات، من خلال مبادراته للحوار بين الفرقاء الصوماليين، والتي بدأت منذ انهيار الدولة المركزية عام 1991، فهل سيلعب دوره في إنقاذ الصومال مجدداً، أم سينفّز هذه المرة بسبب الخلافات الصومالية الجيبوتية القائمة بشأن علاقة مقديشو بأسمرة منذ 2018.

أخيراً، أمام الرئيس المنتخب، إسماعيل عمر جيلي، خيارات عدة، فإما أن يسلك نهجاً جديداً للحكم، ويمنح فرصة للمعارضة السياسية، ويبدأ عهد نظام جديد في جيبوتي، تستبدل فيه النظام التداولي السلمي للسلطة بدل نظام الحاكم المتفرد السلطوي، كأخر فرصة للإصلاح السياسي في بلد موارده الطبيعية شحيحة، بقدر موقعه الجغرافي المتميز، والذي يوفر له قدراً كبيراً من الاستثمارات الأجنبية، أو أن يبقى جيلي في الحكم مدى الحياة، من دون أن يخلف وراءه نظاماً سياسياً يجمع شتات الجيبوتيين في الداخل والخارج، ويؤطّر مرحلة سياسية، ملؤها المشاكرة السياسية لا المغالبة السياسية والإقصاء والتهميش، حتى لا تقع فريسة التجاذبات الدولية فيها، ومن دون أن يكرر تجربة سيد بزّي في الصومال.

(كاتب وإعلامي صومالي)

■ مكتب بيروت
بروت ـ الجيزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611442047 - 009611567794
البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
للشراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 009635190635 - جوال: 097450059977
للإعلانات: alaraby.co.uk/ads

المكاتب
المكتب الرئيسي، لندن
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب الدوحة
الدوحة - الدوحة - برج الفردان - الطابق العاشر -
هاتف: 0097440190600

نائب رئيس التحرير **حسام كفتاني** ■ مدير التحرير **ارست خوري**
■ المحرر الفني **إمام منعم** ■ السياسة **جوان فرفحات** ■ الاقتصاد
■ **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **جمانة درويش** ■ منوعات
ليال حداد ■ **الربيع معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي**
■ الرياضة **نيك التلياني** ■ **تحقيقات محمد عزام** ■ **مراسلون نزار قنديل**



تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)